مع أروناداتي روي طبعاً

معن البياري

ربما لا يكون دقيقاً تماماً ما ذهب إليه الصحافي في «التايمز»، أمريت ديلون، أن رئيس الوزراء الهندي، ناريندا مودي، يريد، في مضي حزبه «بهاراتيا جانتاتا» إلى محاكمة الروائية والقاصة والناشطة (النشطة) أروناداتي روي (1961)، تأكيد ظهوره بمظهر القوي، بعد خسارة حزبه الأغلبية في الانتخابات النيابية أخيراً، فربما هي المصادفة المحضة جعلت العضو في الحزب، حاكم دلهي، فيناي كومار ساكسينا، يحرّك القضية المرفوعة ضد الكاتبة الشهيرة في العام 2010، قبل أيام، بعد تلك الخسارة. ولكن، يجوز افتراض هذا، من دون حسمه، غير أن المؤكّد الذي في الوسع إشهاره من دون تحفظ أن صاحبة «وزارة السعادة القصوى» مستهدفة من ناريندا مودي وحزبه، لمعارضتها عنصريتهما، وسياستهما الهندوسية المتطرّفة، وقد صار لصوتها حضوره في وسائط الإعلام الدولية، بفعل ما حققته أعمالها من مكانة عليا، منذ أحرزت روايتها «إله الأشياء الصغيرة»، في 1997، جائزة البوكر البريطانية. والمتوقّع أن تحتشد لنصرتها في محاكمتها المرتقبة أصواتٌ تقدّمية كثيرة في العالم، سيما أنها صاحبة حضور في مناهضة كل تمييز، وفي النضال السياسي والاجتماعي في قضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة وضد الخيار النووي والطائفية، وهي من أب بنغالي هندوسي وأم مسيحية (تطلّقا في صغرها). فضلاً عن نشاطها المشهود ضد السياسات الأميركية وحروب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وغيرهما.

ويحسن بنا الاهتمام الخاص بالذي تواجَه به الكاتبة الهندية في بلدها، في هذا الاستهداف القضائي لها، بتحريك شكوى جنائية قدمت ضدها، بموجب «قانون مكافحة الإرهاب»، الذي تصفه أوساط واسعة في الهند بأنه غير ديمقراطي وغير دستوري، وذلك بدعوى قولها قبل 14 عاماً في منتدى ثقافي إن إقليم كشمير ليس جزءاً من الهند. وقد عدّ هذا الكلام بمثابة الكفر بواحد من المقدّسات والأعراف السياسية والوطنية في الهند، لحساسيته البالغة. وفيما لم تدعُ روي إلى انفصال كشمير عن الهند، إلا أن مطالبات واسعة، خصوصاً من حزب بهاراتيا جاناتا، توجهت إليها بالتراجع عما قالته أو مغادرة الهند. وفي وجوه أخرى للمسألة، ليس من التزيد في شيء أن يقال إن صداعاً شديداً جداً تحدثه الكاتبة والناشطة والمناضلة السياسية وكاتبة السيناريو للسلطة الحاكمة في بلدها، المتمثلة خصوصاً بالحزب الذي لا يجد حرجاً في إشهار عنصريته واستهدافه المسلمين، وأرشيف زعميه مودي في هذا يضج بكثير منه. وإذ فقد الحزب في انتخابات البرلمان قبل أيام مقاعد عديدة، فلم تعُد له الأغلبية التي مكنته من الانفراد بالسلطة التنفيذية، فلنا أن نتوقع تداعيات إيجابية لهذا الحدث، سيما مع تقدم حزب المؤتمر الوطني، بزعامة راهول غاندي، وتحسن حضوره في البرلمان. ولسنا نعرف ما إذا كان سيصير لهذا المزاج المترجرج والمستجدّ أثره البيّن في المحاكمة التي تجددت أخيراً ضد الكاتبة اللامعة.

يحسُن هنا التذكير بالموقف الشجاع الذي أشهرته صاحبة «نهاية الخيال» (أحد مؤلفاتها التي تضم مقالاتها)، في غضون حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني في غزّة. وهي التي طالما وقعت على عرائض مع مثقّفين وكتّاب أجانب ضد الوحشية الإسرائيلية، فقد ألقت، في مارس/ آذار الماضي، بياناً في اجتماع في نادي الصحافة في نيودلهي، عنونته «غزّة ... لن يحدُث هذا مرّة أخرى»، انتقدت فيه بشدة تعاطف رئيس وزراء بلادها، ناريندا مودي، مع إسرائيل، وذكرت أنه «صديق حميم لنتنياهو». ومن كثير جهرت به «لقد عانى الفلسطينيون الذين يواجهون أقوى الدول، وتركوا بمفردهم تقريباً، معاناة لا تقاس. لكنهم انتصروا في هذه الحرب (في غزّة). لقد تصرفوا، وصحافيوهم وأطباؤهم وفرق الإنقاذ، وشعراؤهم وأكاديميوهم، والمتحدثون الرسميون، وحتى أطفالهم، بشجاعة وكرامة ألهمت بقية العالم». وختمت بيانها، بأن «فلسطين سوف تكون حرّة». وهي التي اعتبرت في كلمة أسبق، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إن «غزّة هي بوصلة العالم الأخلاقية». وقبل ذلك، في نوفمبر/ تشرين الثاني، قالت، في كلمة لها لم تتمكّن من إلقائها بنفسها في مهرجان أدبي في مينيبغ، إن حصار غزّة جريمة ضد الإنسانية. و«إذا سمحنا باستمرار هذه المذبحة الوقحة، حتى عندما يتم بثها على الهواء مباشرة في فترات الاستراحة الأكثر شخصية في حياتنا اليومية، فإننا نكون متواطئين فيها». ... إذن، مع أروناداتي روي ضد ناريندا مودي وحزبه طبعاً.

الاستثمار في الكراهية

احمد سعداوي

بالتزامن مع الذكرى العاشرة لغزو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الموصل وما حولها، صدر تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتّحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها التنظيم (يونيتاد)، في 92 صفحة، وحتّى كتابة هذه السطور، لم يُثر ردّات فعل واسعة، سوى تعليقات لصحافيين ومثقّفين، رغم أهميته، فهو يمثّل وجهة نظر المنظّمة الدولية الأكثر نفوذاً. يسعى التقرير إلى تبيان ظروف ووقائع محدّدة مرتبطة باعمال «داعش» الإجرامية، وركّز على جريمة الإعدام الجماعي المرتّعة لأكثر من 1700 من المتطوعين العسكريين في معسكر سبايكر في الأيام ما بين 11 يونيو/ حزيران 2014، وعلى أنّها ترقى إلى جرائم إبادة ضدّ الشيعة في العراق. في جانب آخر، ركّزت مواقع التواصل الاجتماعي العراقية على استذكار جريمة سبايكر من زاوية عاطفية، وذهبت منشوراتٌ وتعليقاتٌ كثيرة إلى إعادة إنتاج موقف طائفي تحريضي ضدّ السنّة بشكل عام، وضدّ عشائر تكريت تحديداً. استحضار جريمة «سبايكر» وغيرها من الجرائم، ومحاولة قراءة الوقائع للاستفادة منها وتحليلها، يبقى ضرورياً، ولا ينبغي التغطية والتعمية على جرائم الكراهية التي ارتكبها أفراد تقدّمية كثيرة في العالم، سيما أنها صاحبة حضور في مناهضة كل تمييز، وفي النضال السياسي والاجتماعي في قضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة وضد الخيار النووي والطائفية، وهي من أب بنغالي هندوسي وأم مسيحية (تطلّقا في صغرها). فضلاً عن نشاطها المشهود ضد السياسات الأميركية وحروب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وغيرهما.

ويحسن بنا الاهتمام الخاص بالذي تواجَه به الكاتبة الهندية في بلدها، في هذا الاستهداف القضائي لها، بتحريك شكوى جنائية قدمت ضدها، بموجب «قانون مكافحة الإرهاب»، الذي تصفه أوساط واسعة في الهند بأنه غير ديمقراطي وغير دستوري، وذلك بدعوى قولها قبل 14 عاماً في منتدى ثقافي إن إقليم كشمير ليس جزءاً من الهند. وقد عدّ هذا الكلام بمثابة الكفر بواحد من المقدّسات والأعراف السياسية والوطنية في الهند، لحساسيته البالغة. وفيما لم تدعُ روي إلى انفصال كشمير عن الهند، إلا أن مطالبات واسعة، خصوصاً من حزب بهاراتيا جاناتا، توجهت إليها بالتراجع عما قالته أو مغادرة الهند. وفي وجوه أخرى للمسألة، ليس من التزيد في شيء أن يقال إن صداعاً شديداً جداً تحدثه الكاتبة والناشطة والمناضلة السياسية وكاتبة السيناريو للسلطة الحاكمة في بلدها، المتمثلة خصوصاً بالحزب الذي لا يجد حرجاً في إشهار عنصريته واستهدافه المسلمين، وأرشيف زعميه مودي في هذا يضج بكثير منه. وإذ فقد الحزب في انتخابات البرلمان قبل أيام مقاعد عديدة، فلم تعُد له الأغلبية التي مكنته من الانفراد بالسلطة التنفيذية، فلنا أن نتوقع تداعيات إيجابية لهذا الحدث، سيما مع تقدم حزب المؤتمر الوطني، بزعامة راهول غاندي، وتحسن حضوره في البرلمان. ولسنا نعرف ما إذا كان سيصير لهذا المزاج المترجرج والمستجدّ أثره البيّن في المحاكمة التي تجددت أخيراً ضد الكاتبة اللامعة.

يحسُن هنا التذكير بالموقف الشجاع الذي أشهرته صاحبة «نهاية الخيال» (أحد مؤلفاتها التي تضم مقالاتها)، في غضون حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني في غزّة. وهي التي طالما وقعت على عرائض مع مثقّفين وكتّاب أجانب ضد الوحشية الإسرائيلية، فقد ألقت، في مارس/ آذار الماضي، بياناً في اجتماع في نادي الصحافة في نيودلهي، عنونته «غزّة ... لن يحدُث هذا مرّة أخرى»، انتقدت فيه بشدة تعاطف رئيس وزراء بلادها، ناريندا مودي، مع إسرائيل، وذكرت أنه «صديق حميم لنتنياهو». ومن كثير جهرت به «لقد عانى الفلسطينيون الذين يواجهون أقوى الدول، وتركوا بمفردهم تقريباً، معاناة لا تقاس. لكنهم انتصروا في هذه الحرب (في غزّة). لقد تصرفوا، وصحافيوهم وأطباؤهم وفرق الإنقاذ، وشعراؤهم وأكاديميوهم، والمتحدثون الرسميون، وحتى أطفالهم، بشجاعة وكرامة ألهمت بقية العالم». وختمت بيانها، بأن «فلسطين سوف تكون حرّة». وهي التي اعتبرت في كلمة أسبق، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، إن «غزّة هي بوصلة العالم الأخلاقية». وقبل ذلك، في نوفمبر/ تشرين الثاني، قالت، في كلمة لها لم تتمكّن من إلقائها بنفسها في مهرجان أدبي في مينيبغ، إن حصار غزّة جريمة ضد الإنسانية. و«إذا سمحنا باستمرار هذه المذبحة الوقحة، حتى عندما يتم بثها على الهواء مباشرة في فترات الاستراحة الأكثر شخصية في حياتنا اليومية، فإننا نكون متواطئين فيها». ... إذن، مع أروناداتي روي ضد ناريندا مودي وحزبه طبعاً.

مثقّف التعبئة عبءٌ مثقّف

إيمن نبيل

المثقّف بعذّبه السؤال عن الجدوى والأثر؛ عن الهمّة ما يفعله في خضم التحوّلات الجمعيّة التي تقزّم طاقة الفرد، ويزداد هذا السؤال عنفًا حين يقيس المثقّف حجمه إلى حجم أولئك المنتسبين إلى عالم جهاز الدولة وراس المال؛ عالم القوّة. قد تدفع محاولة الإجابة عن سؤال الجدوى بعضهم إلى تقبُّل محدودية الدور، وتحرّض آخرين على قفزة رومانسيّة نحو تضخيم دوره التاريخي والإنساني، وهو أمرٌ مغرٍ للمثقّفين لملاءمته حسّهم الفردي والمترجسيّة الشائعة بينهم، وهناك من ينطلق من إدراك حدود تأثيره والطبيعة التراكميّة لدوره التاريخي، إلى تطوير انشغاله الأساسي بالشأن العام، إلى الاشتغال فيه مثل الانتساب إلى أحزاب وبناء مؤسّسات والعمل داخل أجهزة الدولة (أو في راسها إن سنحت الفرصة)، ليست هذه الخيارات مطلقة؛ هي منسوجة بسياقات وشروط، وبالتالي، ليست متاحة أمام كلّ المثقّفين، بعضها يحتاج دولا فيها ديمقراطيات، أو هامشا ديمقراطيا، وبعضها يستلزم، في الأقلّ، ديكتاتوريّات منهمكة في مشاريع تحديث تحتاج إلى المثقّفين.

بعد انهيار دول عربية وتوحّش أخرى، إثر هزيمة الثورات العربيّة في آخر عقد، لم يبق الخياران المذكوران متاحين؛ لا الانضمام/ المنزلة من التنوّر بمكان بحيث أضحت في حاجة إلى المثقّفين في جهازها، وليست من الثقة في رسوخ حكمها لتترك مساحة حيّة لعمل مؤسّسي جماعي على هامش الموات السياسي، ولا المجال العمومي ذو هوامش فسيحة تسمح للمثقّف أن يجترئ بالكتابة عن العمل الجمعي أو السياسي؛ أصبحت الأهوال تترصّده إن نشر مقالة أو كتابًا يقول فيهما رأيًا. في هذا الوضع الجديد، نشأت «منزلة بين المنزلتين»؛ مكانٌ بين رومانسيّة التفرّد ونضاليّة العمل الجماعي، وهي منزلة التنظير للواقع.

أمام فوّاجع الواقع التي لا تطاق، يمتاز مثقّف هذه المنزلة باحتقاره تضخيم دوره مع عجزه المركّب عن التحول محدثَ تغيير مباشر أو محو وشوم رومانسيّته الغائرة، فيلجأ إلى التهامي مع طرفٍ يختاره، ثمّ التنظير لواقعة متخيّلة بذلك من مأزقه بضربة واحدة. من الحالات القمينة بالنقاش منظّر واقع النظام، وصدق أو لا تصدّق، ثمّة بين عتاة المدافعين عن النظام العربي اليوم مثقّفون لا يفعلون ذلك تزلّفاً أو رهبةً، بل يدفعهم تجدّل مأزقهم العمومي بأزمة النظام نحو هذا المتراس، ولكن ما يهم في هذا الموضوع حالة أخرى. كما تُعلمنا يوميات المجال العربي، ليس شائعاً احتكار تيّارات سياسية أو قطاعات اجتماعيّة أزماتها؛ فهي بفعل منابعها السياقيّة تخترق تشكيلات اجتماعية وتيّارات سياسية أخرى، فتأخذ أصباغاً مع احتفاظها بمنطقها الداخلي ذاته. وهنا نتعرّف إلى المثقّف الواقف في الضفّة المقابلة للنظام العربي، وهو مثقّف التعبئة. هذا المثقّف يقف مع حركة المقاومة في غزّة، وأمام الإبادة والحصار والخذلان، والتضحيات المروّعة التي يقدمها الملايين من الشعب الفلسطيني، وملحمية التصدّي لآلة الحرب الإسرائيلية، ومن ورائها الإمبراطورية الأعتى، بقضّها وقضيضها... أمام هذا كلّه يشعر المثقّف بالضالة والعجز مثل أيّ إنسان سوي. ولكن، لأنّ المجال العام مغلقٌ أمام أيّ عمل اجتماعي فاعل لوقف الإبادة وإغاثة الشعب الفلسطيني، يحلّ المثقّف أزمته بنقلة مماثلة لخصمه المتهامي مع النظام، ينظّر لواقع حركة المقاومة ذاته؛ وواقع حركات الكفاح المسلّح هو واقع بأس بالضرورة.

هكذا، تغدو الإخراهات التي تقع تحت وزنها المرهق أيّ حركة كفاح مسلّح في العالم سياساتٍ حكيمة يجب التنظير لها والدفاع عنها، وكلّ خطاب تفرضه توازنات المعركة، ليس مبرّرًا فقط، بل ويجب الاحتفاء به بوصفه خيارًا حُرًا، وليس مُجرّد ضرورات، وأيّ خطأ في حساباتها ليس خطأً أصلًا، وكلّ مشاكلِ عدم الرؤية، ويتجاهل الآلام الآخرين، فعشرات الألوف من شهداء غزّة ليسوا بشراً في عيني هذا الأعمى أخلاقياً وإنسانياً.

> ثمّة بين عتاة المدافعين عن النظام العربي مثقّفون لا يفعلون ذلك تزلّفاً أو رهبةً، بل يدفعهم تجدّل مأزقهم العمومي بأزمة النظام نحو هذا المتراس

نتنياهو وعصابة مجلس حربه وجيشه «الأكثر أخلاقية» قدّموا أمثلة لا تُحصى عن «أخلاقية» الكيان الصهيوني المجرم؛ أوامر للطيران الحربي، حتّى الساعة، بقصف المدنيين وتدمير الأبنية وخيم اللجوء فوق رؤوسهم، منع دخول الغذاء والماء والدواء والوقود إلى قطاع غزّة، تدمير المستشفيات كافّة، قصف سيارات الإسعاف وقتل المصابين والمسعفين، اغتيال الصحافيين، دفع مليوني إنسان إلى النزوح من شمال القطاع إلى وسطه ثم إلى جنوبه، وبالعكس، كمن يلهو بتحريك الماء في زجاجة مقفلة، مع ما في ذلك من سادية وتلذّذ وحشيّ يقهر البشر وتعذيبهم... إبادة كاملة لأدلّة والمواصفات، وفق كلّ المعايير القانونية والدولية والإنسانية والأخلاقية، ومع ذلك، ما انفكّ القاتل المسعور مع شركائه وجزء واسع من المجتمع الصهيوني المحتلّ في دوامة القتل الهمجيّ والمجازر اليومية. أما لهذا الليل الجنونيّ المريع من آخر؟!

(كاتب وأكاديمي لبناني)

> إبادة كاملة لأدلّة والمواصفات، وفق كلّ المعايير القانونية والدولية والإنسانية والأخلاقية

العمى الأخلاقيّ و«الجيش الأكثر أخلاقيّة»

جورج كعدي

إذْ يرى نتنياهو السفّاح في جيشه القاتل غير المقاتل أنّه «الأكثر أخلاقيّة» فلا بدّ من أن يكون مُصاباً بالعمى الأخلاقيّ الكامل. ومحظوظةٌ غزّة بأنّ مَن أباد عشرات الألوف من مدنييها أطفالاً ونساءً وشيوخاً من الأبرياء غير المقاتلين، ودمّرها بوحشيّة وبن لا مثيل لهما، وحوّلها مكاناً غير صالح للعيش، جيشٌ قفزَ في الأخلاق ومثال (!) والآن مصيرها اسوأ بكثير، وهل ثمة أسوأ من هذا؟! فالحمد لله أنّ نتنياهو وعصابته وجيشه المنحرف وطيّاريه الوحوش الجبناء طبّقوا أخلاقياتهم النموذجية، التي باتت نتائجها في الأرض وشهد لها العالم كلّه، بل احتفت العواصم والمدن في جهات العالم الأربع بأخلاقيات الجيش الصهيوني (بينه ألوف المرتزقة المأجورين على ما يبدو) وإنسانيّته الفائقة، التي أدهشت ملايين المتظاهرين فهتفوا له بالنصر المأزور.

مثلما يَخسَرُ إنسانٌ مسكينٌ فاقدٌ عقله في صحّ للجانين أنّه نابليون، هكذا تماماً يخال السفّاح نتنياهو نفسه قدوةً في الأخلاق، السياسة والعسكرية معاً. فهو في «إسرائيل»، إذ يُنظر إليهم تهديداً وعدوّاً وأناساً دونيين ومتخلّفين. أمّا المحلّل السياسي الري شافيط، فيكتب في كتابه «رُضي الموعودة»: «عانت الصهيونية مما يمكن وصفه بالعمى الانتقائي، حين لم تستطع، أو لم ترغب، في رؤية ما ينتصب أمام ناظريها؛ وجود شعب آخر في أرض إسرائيل. كان القرويون العرب موجودين في كل مكان، لكنهم ببساطة لم يُروا. جزئي الأكبر لا يرى لأنّ ما يحزكه كان ضرورة عدم الرؤية. لم يرَ، إذ لو رأى لكان عليه أن يعود من حيث أتى». اضطرّ الصهاينة المستوطنون الإحلاليون إلى تدريب أعينهم على عدم الرؤية، وعلى تجاهل آلم الناس الآخرين ومطالبهم. هذا بالضبط ما يفعله السفّاح نتنياهو، اليوم، يدرّب عينيه على العالميّ بفهم. في العمى الأخلاقيّ، يفقد الكائن قدرته، حتّى لو كان سوياً، في إدراك ما يمكن أن يكون خطأ. وثمّة في حالة نتنياهو وعصابته المجرمة رضاً أخلاقيٌّ مُتفطرس واثقٌ من صلاحه، لأنّه يستند إلى معتقدات دينيّة خرافية تغطّي أفعاله بناءً على تفويض إلهيّ مزعوم، فلا يبقى قادراً على رؤية التناقضات والتضاربات في القيم والأفعال. يسمّي هذا بالتنافر المعرفيّ الأخلاقيّ. أضف إلى ذلك النعامي الأخلاقيّ القائم على تجاهل الفعل الإجراميّ كأنّه لا يحدث، والضعف والتشوّه الأخلاقيّين، إلى ما هنالك من تحديدات علمية ونفسية وفلسفية. هذا العمى الأخلاقيّ، بل العمى الإنسانيّ، الذي يدفع رجل القتل الآلي، الخالي من ملامح إنسانية، إلى وصف جيشه القاتل غير المقاتل بـ«الأكثر أخلاقية»، يستوقف حتّى مراقبين وباحثين وأكاديميين من داخل الكيان الصهيوني أمثال الفيلسوف الإسرائيليّ أفيشاي مرغليت، صاحب كتاب «المجتمع العادل» (جامعة هارفرد، 1996)، إذ يكتب «السبب في أننا لا نتعامل مع قسم من الناس بوصفهم بشراً أننا لا نراهم بكامل كينونتهم بشراً». مُقدّماً، مثالاً، التعامل مع المواطنين العرب في «إسرائيل»، إذ يُنظر إليهم تهديداً وعدوّاً وأناساً دونيين ومتخلّفين. أمّا المحلّل السياسي أري شافيط، فيكتب في كتابه «أرضي الموعودة»: «عانت الصهيونية مما يمكن وصفه بالعمى الانتقائي، حين لم تستطع، أو لم ترغب، في رؤية ما ينتصب أمام ناظريها؛ وجود شعب آخر في أرض إسرائيل. كان القرويون العرب موجودين في كل مكان، لكنهم ببساطة لم يُروا. جزئي الأكبر لا يرى لأنّ ما يحزكه كان ضرورة عدم الرؤية. لم يرَ، إذ لو رأى لكان عليه أن يعود من حيث أتى». اضطرّ الصهاينة المستوطنون الإحلاليون إلى تدريب أعينهم على عدم الرؤية، وعلى تجاهل آلم الناس الآخرين ومطالبهم. هذا بالضبط ما يفعله السفّاح نتنياهو، اليوم، يدرّب عينيه على

كاريكاتير — عماد حجاج

«سيّد اللعبة»... كيف تُبنى السياسات الشرق أوسطية

محمد أبو رمان

«يتّجه الشرق الأوسط إلى نمط ما قبل وستفالياً، من دول فاشلة تندلع فيها الحروب الدينية، وخروج بعض المناطق عن سيطرة الحكم، وناقوس الموت يدقّ للنظام الذي تقوده الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، والذي أنشأه كيسنجر من خلال ديبلوماسيته الـ«دؤوب». بهذه الكلمات يصف المحلّل والخبير الاستراتيجي والديبلوماسي السابق، مارتن إنديك، الحالة في الشرق الأوسط اليوم، التي اعتبرها بمثابة النهاية لنظام شرق أوسطي عمل وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر على إقامته في الشرق الأوسط، منذ عام 1973، واستمرّ حتّى فترة قريبة. يلمّح إنديك إلى أنّ الرؤساء والسياسيين الأميركيين لم يدركوا أهمية النظام الشرق أوسطي الذي دشّنه كيسنجر، واتخذوا سياسات وقرارات أدّت إلى انهياره، سواء عندما قرر جورج بوش (الابن) إنهاء حكم صدّام حسين، ما أنهى التوازن الإقليمي وأطلق العنان في 2003 لحكم إيران ونفوذها في المنطقة، ثمّ عندما أراد الرئيس باراك أوباما أن يختار الجانب الصحيح من التاريخ، على حد تعبير إنديك، فأيّد الثورات الشعبية وأضعف الحلفاء والأصدقاء، وأخيراً، دونالد ترامب، الذي جاء بمقترح يُضعف الفلسطينيين أكثر، ويعزّز الموقف الذي يتّخذه بنيامين نتنياهو بإمكانية إقامة السلام الإقليمي من دون إقامة الدولة الفلسطينية.

ما هو النظام الشرق أوسطي الذي أقامه كيسنجر، وما أهم ركائزه؟ وكيف يُحيل إنديك حالة إقليمية ممتدّة تاريخياً إلى أفكار كيسنجر حصراً؟... هذا ما يمكن قراءته في كتابه «سيّد اللعبة: هنري كيسنجر وفن ديبلوماسية الشرق الأوسط» (ترجمة ياسر محمد صديق، دار نهضة مصر، القاهرة، 2023)، وهو مؤلّف غني عميق، مليء بالمعلومات والتحليلات والخلاصات من السياسات الشرق أوسطية، بخاصة ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي، وهو، وإن خصّصه للحديث عن كيسنجر وتصوّراته ودوره في ترسيم السياسات الأميركية في الشرق الأوسط وتصميمها، منذ عمل مستشاراً للأمن القومي الأميركي، ثمّ وزيراً للخارجية الأميركية، مزج سياسات كيسنجر وأفكاره وسلوكه بما سبقه ولاحقاً من تطوّرات بعد كيسنجر، في صعيد العملية السياسية والديبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط، وعمل على استثمار الدروس من منهجية كيسنجر في التفكير والتخطيط الاستراتيجي.

غنيٌّ عن القول إنّ هنالك تشابهاً كبيراً بين الاثنين؛ كيسنجر وإنديك، على الأقلّ من خلال وجهة نظر إنديك، فهما يهوديان، وعملا في مجال الديبلوماسية الأميركية في العملية السلمية، بينما كان الأول ناجياً من المحرقة (الهولوكوست)، فإنّ الثاني من عائلة أسترالية، ومن الواضح في فصول الكتاب أنّ صاحبه متأثّر إلى درجة كبيرة بكيسنجر وبشخصيته، حتّى في المقارنة معه. وقد كتب إنديك، الذي عمل في وزارة الخارجية الأميركية عقوداً، في السياسات الشرق أوسطية، وسفيراً في إسرائيل، ومبعوثاً للسلام، كتابه هذا، بالرجوع إلى كلّ ما اتيح له من وثائق أميركية وإسرائيلية وعربية، وإن كانت العربية منها، كما يُقرّ، هي الأقلّ والأضعف بين الوثائق والمعلومات المتاحة، فضلاً عن جلسات طويلة من النقاش مع كيسنجر نفسه، قبل أن يرحل الأخير (2023) عن عمر يناهز المائة عام، وبعد عامين من صدور الطبعة الإنكليزية للكتاب.

ما قيمة الكتاب، وما أهميته اليوم، ونحن في عصر شرق أوسطي جديد؟... الجواب عن ذلك من زوايا ونقاط مُتعدّدة، فالكتاب يتيح لنا، بداية، فرصة ثمينة ومُهمّة في معرفة الآليات والقيم والفلسفة التي تحكم الرؤية الأميركية في السياسة الخارجية، وتحديداً تجاه إسرائيل، وبصورة خاصّة ما يرتبط أكثر بالمعادلة الأميركية - الإسرائيلية، التي تعزّزت ووصلت إلى مرحلة استراتيجية بعد حرب عام 1973، وقد كان لكيسنجر دور كبير في هذا التطوّر في العلاقة بين الطرفين. من ناحية أخرى، تكمن أهمية الكتاب، أيضاً، في المقاربات التاريخية التي يمكن أن نستنبطها اليوم بين المرحلة التي سبقت ولحقت حرب 1973، وما بعدها، بخاصّة، ما يتعلق بالفشل الذريع في التوقّعات لكلّ من جهاز الموساد والاستخبارات الأميركية بقيام مصر وسورية ببدء الحرب ضدّ إسرائيل، وهو أمرٌ مشابه تماماً لما حدث مع عملية طوفان الأقصى، لكنّ الفرق أنّ كيسنجر في تلك المرحلة تمكّن من التلاعب بالجميع، الإسرائيليين والمصريين والسوريين والروس، وأمسك بأطراف حبال اللعبة، وحرّك المسارات كما أراد، حتّى وصل بهم جميعاً إلى وقف إطلاق النار، والبدء بالتفكير في العملية السلمية، فيما ما تزال الإدارة الأميركية عاجزة عن التعامل مع تمرّد نتنياهو عليها.

لم تكن مواقف الإسرائيليين بعد حرب 1967 أقلّ تشدّداً ممّا هي عليه حالياً، وكان طعم الانتصار والشعور بالتفوّق يطغى عليهم. لذلك، لم يكن من السهل بمكان القبول باتفاقيات تُعيدهم إلى مرحلة ما قبل الحرب، كذلك الأمر بعد حرب 1973، كان كلّ طرف متمسكاً برأيه، وبالتالي، إن لم يكن كيسنجر شجّع الرئيس المصري في حينه، أنور السادات، فعلياً على القيام بالحرب، كما يشير محلّلون سياسيون كثيرون، فإنّه لم يبد موقفاً ممانعاً أو حادّاً يشي للسادات بموقف حازم أميركي قبل الحرب، وكانت خطّة كيسنجر في مرحلة ما قبل الحرب تجميد الأوضاع القائمة بعد 1967، إلّا أنّه بعد وقوع الحرب، عمل على استغلالها، ونشط في تحقيق أهداف عديدة متناقضة أراد أن تنتهي الحرب بها، ويجملها إنديك بأربعة رئيسة: الأول، انتصار إسرائيلي نسبي، بوصفها حليفة الولايات المتّحدة، مع عدم انهيار الجيش المصري أو استسلامه، حتّى يبقى السادات قادراً على اتخاذ خطوات في تحقيق السلام مع إسرائيل، لاحقاً، وإبقاء الانفراجة مع الاتحاد السوفييتي، الذي تبدّت خلال تلك اللحظة التاريخية، بخاصة من الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف، وإيصال رسالة إلى الأطراف المختلفة في المنطقة بأنّ أميركا هي القوّة القادرة على إدارة الأمور، وهو فعلاً ما حدث، إذ تحوّل المصريون بعد ذلك نحو التحالف مع الولايات المتّحدة، بديلاً من السوفييت.

> بعد 50 عاماً على حرب أكتوبر 1973، التي وُلد في رحمها نظام كيسنجر، جاءت عملية طوفان الأقصى لتعلن وفاة ذلك النظام

لم يكن كيسنجر مهتمّاً بإقامة سلام إسرائيلي - عربي بقدر ما كان يسعى إلى إقامة نظام شرق أوسطي جديد، يتسم بالاستقرار والتوازن، كما يذكر إنديك، وهو الأمر الذي أطر كلّ تحركات كيسنجر وأفكاره، ونجح فيه بالفعل، من خلال الوصول إلى وقف إطلاق نار مع مصر، ممهّداً الطريق، لاحقاً، لاتفاقية كامب ديفيد (1978)، التي أخرجت مصر من معادلة الصراع العسكري مع إسرائيل، وبالتالي، أنهت الخطر المُحدق بها من جيرانها العرب، إذ إنّ كيسنجر هو صاحب المقولة الشهيرة «لا يمكن شنّ حرب في الشرق الأوسط من دون مصر، ولا يمكن صنع السلام من دون سورية»، وفكرة النظام الشرق أوسطي ضمنت عدم وجود حروب عربية - إسرائيلية كبيرة، كما ضمنت القاعدة الأميركية خلال تلك الحقبة، وتفوّقاً عسكرياً إسرائيلياً مع توازن في القوى الإقليمية، وكما يرى إنديك، فقد تأثر كيسنجر بأطروحته للدكتوراه بالنظام الأوروبي، الذي أقيم بعد الحرب النابليونية، واستمر السلام الإقليمي مائة عام هناك، حتّى الحرب العالمية الأولى.

المفارقة أنّ النظام الذي عمل كيسنجر على تحقيقه لم يستمرّ، وانهار مع بداية الألفية الجديدة، والقضية الفلسطينية، التي بقيت معلّقة في ذلك النظام، بقيت جذوة المشكلات والقضايا، ومحفّزة بتجريتها الذاتية وأفقها الأيديولوجي. في النهاية، هي لا تمتلك جهاز وموارد دولة، وهذا بالطبع يتضمّن نقدها الواضح في التوقيت الصحيح، والانخراط، من موقع المؤمن بالتحرّر، في مراجعات هذه الحركات لذاتها ونقاشاتها في فضائها الثقافي. هذه هي الأمور التي تُساهم في صمود حركات النضال أمام الإبادة، وليس التعبئة، أو في الأقلّ، ليس التعبئة التي يتبرّع بها مثقّفون.

(كاتب يمني في السويد)

يحدُث في جبهة الحرب الثالثة

عيسى الشعيبي

على سبيل التفاخر والتكبّر والاعتداد المُفرط بالنفس، وإشاعة شعور دائم بالعجز وقلّة الحيلة لدى العدوّ، ناهيك عن تعظيم الصورة الانطباعية عن القوّة الكامنة والقدرة الفائقة على تحقيق العجائب والخوارق، وكلّ ما لا يستطيع تحقيقه الآخرون، درج آباء المشروع الصهيوني، طوال الوقت الطويل، على زعم أنّهم قاتلوا سبعة «جيوش» عربية عام النكبة، وانتصروا عليها من دون مراء. وها هم أحفاد إرهابيي «هاغانا» و«أرغون» يكرّرون ذلك الادعاء، بلا تفاخر كثير هذه المرّة، قائلين إنّهم يحاربون في سبع جبهات، إحداها (الشمالية) جبهة إسناد وازنة في أقلّ تقدير، وقادرة على كسر التوازنات بالفعل. الحديث هنا مُقتصر على الجبهة الثالثة، الناشبة في الساحة الخلفية حيناً، والمنجلية في المقدّمة في أحيان، ساحة الإدراك الحسّي والوعي والمرجعيات الذاتية، برزخ يكاد يُعادل زخم الحرب على غزّة، حيث الجبهة الأولى، وبأهمّية تُناظر أهمّية المعارك في عموم الضفّة الغربية، خاصة شمالها (غزّة الصغرى)، حيث الجبهة الثانية، وهو ما يستحقّ، والحالة هذه، تكثيف الضوء على الجبهة الثالثة، وطرح معطياتها للنقاش العام، سيّما أنّ نتائجها الأولية طيّبة، وفضاءاتها الرحبة أوسع من فضاء الحرب في الجبهتَين معاً، كما أنّ إرهاصاتها المُبكّرة، المتشكلة في هذا المخاض العسير، مُبشّرة حقّاً، وواعدةٌ بتسجيل مزيد من النقاط فوق الحلبة المتّدة من نيويورك إلى لاهاي. ومن دون التقليل من أهمية الحرب في الجبهة المركزية في غزّة الباسلة، حيث حدثت المفاجأة الاستراتيجية، ومن غير تبخيس لجدوى المواجهات على أيّ جبهة تُساندها، قد تكون الحرب في جبهة الوعي هذه أكثر هذه الجبهات أهمّية، وإن كانت أقلّها سخونة، نظراً إلى ما تنطوي عليه آيات الصمود الإعجازي للناس من ناحية، والأداء المُذهل للمقاومة من ناحية أخرى، من تفاعلاتٍ عميقة الغَور، ونتائج إيجابية آتت كلّها فوق مستوى التوقعات، فضلاً عن تراكم جملة تداعياتٍ مواتية تخاطب مستقبل الصراع المفتوح في مدياته الواسعة أكثر ممّا تخاطب راهن هذه الحرب التي طاشت سهامها، وبشّرت بتحقيق أول هزيمة نكراء لدولة الاحتلال والاستيطان والإجرام. ففي الشهر التاسع من عمر هذه الحرب الانتقامية العمياء، جرى، بكلّ جلاء وصبر وحسن أداء، كيّ وعي مجتمع كان قادته وأركان جيشه يسعون، بكلّ ما راكموه من عوامل قوّة إلى تكريس الهزيمة التاريخية، والتسليم بها حقيقةً نهائية، ومن ثمّ، تعميق قواعد المعادلة القائمة على منطق السيّد والمَسود، وتعزيز أسس المفهوم القائل إنّ تفوّق القبيلة العبرية المتمازة على سائر القبائل العربية الرثّة جيني وأبدي، وإنّ الاحتلال دائم إلى أبد الآبدين، ليأتي «طوفان الأقصى» على حين غرّة، ويقلب عاليها سافلها، ويطيح في ست ساعات (عادلت حرب الأيّام الستّة) كلّ ما كان يبدو راسخاً في الوعي على

نوري المالكي وعقدة الموصل

إياد الدليمي

يحفل تاريخ العراق، بأشهره وأيامه، بعديد من الأحداث التي حفرت تفاصيلها عميقاً في ذاكرة العراقيين، إلّا أنّ شهر يونيو/ حزيران استطاع أن يتسلّل من بين تلك التواريخ كلّها، المترعة بالأحداث، ليجد لنفسه مكاناً بينها أحدَ أكثر الأحداث كارثية على هذا البلد، ربّما بعد إبريل/ نيسان، الذي شهد سقوط العاصمة بغداد في يد قوّات التحالف في عام 2003.

كان يونيو 2014 مختلفاً عن سواه من حيث الحوادث والتواريخ المُهمّة في تاريخ العراق، ففي العاشر منه كان العراق على موعد مع حدث فتح الباب واسعاً أمام تداعيات كبيرة، لم تقتصر عليه فحسب، وإنّما على المنطقة برمّتها، وربّما، حتّى على العالم، فلقد كان على موعد مع سقوط مدينة الموصل بطريقة دراماتيكية على يد تنظيم الدولة الإسلامية، أو ما عُرف لاحقا بتنظيم داعش.

بدأت القصة وكأنّها جزء من فيلم خيالي لا يُصدّق. مجموعة من عناصر التنظيم، تشير التقديرات إلى أنّ عددهم قد لا يتجاوز 800 مقاتل، تمكّنوا في العاشر من يونيو من فرض سيطرتهم على كامل الموصل، وعندما نقول الموصل، فإنّنا نتحدث عن مدينة مساحتها نحو 180 كيلومترا مربعا، ويسكنها قرابة ثلاثة ملايين شخص، وهي ثاني أكبر مدن العراق بعد بغداد من حيث التعداد السكّاني، وكان فيها عند دخول التنظيم قرابة 60 ألف جندي وشرطي من مختلف الصنوف القتالية والأمنية، تبخّروا في ساعات، ولم تشهد المدينة أيّ قتال فعلي بين تلك القوات وعناصر التنظيم، ما خلا بعض الاشتباكات التي ما برحت أن هدأت مع انسحاب القوات النظامية.

حدث سيكون له ما بعده، فلقد تداعى عناصر التنظيم، بعد ذلك، من سورية ومن صحراء الموصل، حيث كانوا يتمركزون، لينطلقوا في عملية سيطرة واستحواذ على مزيد من المدن والمناطق، حتّى خرجت خلاياهم النائمة من مناطق محاذية للعاصمة بغداد وهدّدتها، في حين كان دخول الموصل بداية لمرحلة سيطرة على مساحات واسعة من العراق في عملية انهيار شبه تام للمنظومة العسكرية العراقية، التي أعدّتها الولايات المتّحدة عقب غزو العراق، وصرفت عليها مليارات الدولارات، بطريقة لا تزال ألغازها غير معروفة تماما. خلصت لجنة برلمانية عراقية، عقب ثمانية أشهر من احتلال الموصل، إلى أنّ المسؤولية تقع على عاتق رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، مع 35 مسؤولاً آخرين، غير أنّ تقرير تلك اللجنة لم يترتّب عليه أيّ شيء، فلم يُعتقل أيّ مسؤول ممن جاء ذكرهم في التحقيقات وحُمّلوا مسؤولية سقوط المدينة.

> شكّلت الموصل بالنسبة إلى نوري المالكي سكّينة في خاصرة مشروعه السياسي المبني على أسس طائفية

قبل أيام، وفي الذكرى العاشرة لاحتلال الموصل على يد عناصر «داعش»، خرج فخري كريم، رئيس تحرير صحيفة المدى العراقية، والسياسي العراقي البارز في صفوف معارضة ما قبل 2003، والمستشار الأسبق لرئيس الجمهورية الراحل جلال الطالباني، ليدلي بتصريحات مثيرة بشأن ما يمكن وصفه بـ«عقدة الموصل» بالنسبة إلى رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. ينقل كريم عن الأخير قوله، في حضور الرئيس طالباني قبل سقوط المدينة: «يجب أن نتعاون ونقرّب الموصل من الإقليم (كردستان) قدر الإمكان لأنّها بؤرة للإرهاب والقوميين والبعثيين، وهم سكّين في خاصرتنا»، ويتابع المالكي موجّها كلامه إلى فخري كريم، في الجلسة ذاتها: «هؤلاء بعثيون وقوميون، ومع شديد الأسف، سُنّة».

هكذا كان المالكي ينظر إلى الموصل، وهو لمن لا يعرف تاريخه الوحيد الذي اختير لدورتين رئيساً للحكومة، فلقد جرى التوافق على الرجل أميركيا في عام 2006، ودشّن في دورته الأولى ما عُرفت بـ«صولة الفرسان»، التي قاد فيها جهداً عسكريا بدعم أميركي لضرب مليشيا جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر، وهو الذي زار الولايات المتّحدة في عهد الرئيس باراك أوباما، وطالبه بزيادة عدد القوّات الأميركية في العراق. وبعد انتخابات 2010، ورغم فوز القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي بها، نجح بعد عشرة أشهر من التسويف والمماطلة بأن يحظى بتوافق أميركي إيراني أبقاه في كرسي رئاسة الحكومة، وبعدها، دشّن عهداً مختلفاً، عندما حوّل جهة استهدافه إلى المناطق «السنّية»، ومنها مدينة الموصل.

أكثر من ذلك، كشف تقرير صادر عن المركز العالمي للدراسات التنموية، ومقرّه لندن، اختفاء نحو 120 مليار دولار من فائض موازنات العراق بين 2006 – 2014، فترة رئاسة المالكي الحكومة، وفي عهده، أيضاً، قُتل آلاف من العراقيين من شباب المدن المنتفضة في كركوك والفلّوجة والرمادي والموصل وسامرّاء، بيد القوات الأمنية، وغُيّب مثلهم وزج في السجون آخرون، بتهم ملفّقة وبدعاو كيدية.

لقد شكّلت الموصل بالنسبة إلى المالكي سكّينة في خاصرة مشروعه السياسي المبني على أسس طائفية، فهو كان يتعامل عقب 2010 مع العراق على أنّه عراق مشكّل على أسس طائفية، ولم يرَ فيه أكثر من هذا التشكيل. ومن هنا، بدأت مرحلة التمهيد لدخول عناصر التنظيم إلى الموصل، إذ تشير كلّ التحقيقات إلى أنّ الانسحاب من المدينة كان بناءً على أوامر عليا صدرت من المالكي نفسه، فهو كان يمنّي النفس بالتخلّص من المدينة التي كان يعتبرها «سنية – قومية – بعثية».

اليوم، وبعد عشر سنوات من سقوط الموصل بيد التنظيم، وما تبع ذلك من قتل وتدمير وتهجير للمدينة وسكّانها، ورغم استعادتها من التنظيم بعد قرابة ثلاثة أعوام ونصف العام، ما زالت الموصل تبحث عن القصاص من كلّ الذين دمّروها، وقد سلّط عليها المالكي قادة طائفيين، ساموا المدينة وأهلها سوء العذاب، وكأنّه كان يبحث، حتّى قبل سقوطها، عن تفريغ كراهيته المدينة وأهلها بشتّى الطرائق. الغريب أنّه ورغم كلّ التحقيقات التي حمّلته المسؤولية، ورغم ما تحدّث به فخري كريم، ومن قبله عديدون مُقرّبون من دائرة العملية السياسية، إلّا أنّه ليس لم يحاسب على جريمته فقط، وإنّما نجح خلال دورتَين من رئاسته الحكومة في تشكيل دولة عميقة، ما زالت تتحكّم بمفاصل العملية السياسية.

العملية السياسية في ظلّ وجود شخوصها، الذين شكّلوا نواتها عقب الغزو الأميركي في 2003، مترهّلة فاسدة، بُنيت على أسس إقصائية وطائفية ومصلحية ضيّقة، وهي، اليوم، وإن حاول القائمون عليها تقديمها أنّها تتعافى، إلّا أنّ عدم القصاص من ساسة دمّروا العراق أكثر من 20 عاماً سيُبقي هذا البلد في منظومة الدول الفاشلة حتّى حين.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

نظام دمشق واللعب على الهوامش

رانيا مصطفى

في غياب توافق دولي على حلّ سياسي للأزمة السورية، في المديَين المنظور والمتوسط، يلعب نظام بشار الأسد ضمن الهوامش المتاحة دولياً وعربياً وإقليمياً وداخلياً للحفاظ على بقائه في السلطة وتمرير الوقت انتظاراً لتغيير ممكن لمصلحته في لعبة توازنات القوى، فالعلاقة بين اللاعبَين الأساسيين في الأزمة السورية؛ روسيا وأميركا، متأزّمة إلى أقصى حدّ، بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، وتَزيدُ الحربُ الإسرائيلية على قطاع غزّة، وتبعاتُها الدولية، من انشغال الدول العظمى في إعادة ترتيب سلّم أولوياتها، التي لا يبدو حلّ الأزمة السورية من ضمن تلك الأولويات. تدلّل العقوبات الأميركية على نظام الأسد، وفي مقدمتها قانون قيصر، على رفض واشنطن إعادة تأهيله، لكنّ تحكّمها بثلث الأراضي السورية، شرق الفرات، لا يكفي لفرض تغيير في بنية النظام، لكنّه يكفي لعرقلة المساعي الروسية إلى فرض حلّ بالتوافق مع أنقرة وطهران، من دون مشاركة أميركية. يتعاطى الغربُ مع الملفّ السوري على أنّ حالة الاستنقاع أمرٌ واقع، والممكن فيه تخفيف وطأة هذا الاستنقاع عبر ما سمّوها مشاريع التعافي المُبكّر، التي ناقشها مؤتمر بروكسل أخيراً، وتُقدّمُ دعماً مالياً تستفيد منه دمشق، على اعتبار الأخيرة هي الجهة السورية الرسمية المعترف بها دولياً. بالتالي، الغرب غير مستعجل لفرض الحلّ السياسي، لأنّه غير متضرّر من استمرار النظام السوري في الحكم، مع عدم السماح لحلفائه بتمكينه من السيطرة على كلّ الأراضي السورية، حيث خطوط التماسّ بين مناطق السيطرة الأربعة ثابتة منذ مارس/ آذار 2020، وحيث تداعيات الحرب والتأزّم ظلّت محصورةً ضمن الحدود السورية، عدا عن مشكلة الاتّجار بالمخدّرات عبر الحدود مع الأردن، التي تركت واشنطن الباب موارباً للمبادرة الأردنية لحلّها استناداً إلى الطرح الأميركي أن يُغيّر نظام الأسد سلوكه، ويتولّى بنفسه تطبيق القرارات الدولية وفق مبدأ خطوة مقابل خطوة، والتي لم تحقّق نتائج ملموسة في الواقع.

> تمكّن طهران من الإمساك بمفاصل القرار السوري، وبالقوة العسكرية، يدلّ على عجز نظام دمشق عن تقديم أيّ خطوة مقابلة للانفتاح العربي أخيراً

لم يخطُ النظام الخطوة المقابلة المطلوبة منه عقب إعادة مقعده في جامعة الدول العربية في قمّة جدة، في مايو/ أيار 2023، ولم يلتزم بمخرجات اجتماعَي عمّان والقاهرة للجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن الأزمة السورية، ومنها ما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254 (أكّد أن الشعب السوري من يقرّر مستقبل البلاد ودعا إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات برعاية أممية وإلى وقف أي هجمات ضدّ المدنيين بشكل فوري)، أو مكافحة تهريب المخدرات وتأمين عودة آمنة وطوعية للاجئين. أعادت السعودية العلاقات الدبلوماسية معه بخطوات بطيئة، فعيّنت سفيراً لها في دمشق، الشهر الماضي (مايو/ أيّار)، بعد أكثر من خمسة أشهر من إرسال دمشق سفيرها إلى السعودية. وفي قمّة المنامة، في 16 الشهر الماضي، لم يُعطَ الأسد فرصة الكلام، في دلالة على عدم الرضى العربي عن سلوكه، وطُلب منه في اجتماعات ثنائية على هامش القمّة أن يُقدّم خطوة مقابلة، باعتبارها فرصة تُعطى له من ولّي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي يحاول تبنّي دور الزعامة الخليجية والعربية من بوابة التوافق الأخير مع واشنطن، فاتحةً للتطبيع لاحقاً مع الكيان الإسرائيلي، وإنهاء الصراع في غزّة حسب اعتقاده، ولمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، والتغيير الديموغرافي المصاحب له، والذي بات مصدر قلق كبير للمملكة. وبالتزامن مع ذلك، تحفّظت الإدارة الأميركية على تمرير مشروع قانون يقضي بمناهضة التطبيع مع نظام الأسد، بعد مصادقته في مجلس النواب.

حاول الأسد في الأشهر الماضية الإيحاءَ باتخاذه خطوات إصلاحية تخصّ مكافحة الفساد، فعزل قيادات حزبية بارزة، وأجرى تغييرات أمنية في مستويات عالية، وخفّض عضوية 19 شخصاً في الحزب، منهم نقيبا الفنّانين والمهندسين، وصادر أملاك ضبّاط فاسدين، ويشجّع على ترشيح شخصيات جديدة تحظى بقبول اجتماعي لانتخابات مجلس الشعب الشهر المقبل (يوليو/ تموز)، خصوصاً أن من مهام هذا المجلس تعديل الدستور للسماح له بالترشّح لدورة رئاسية جديدة في 2028. وفي الوقت نفسه، تبدو الغالبية الشعبية غير واثقة بجدوى هذه التغييرات، إذ لم يتغيّر شيء في مشهد الفساد اليومي، فيما تزداد الأوضاع الاقتصادية والمعيشية سوءاً.

أغضب هذا الرجوع إلى الحضن الإيراني الجانب العربي، ودفعه إلى مطالبة الأسد في البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي على المستوى الوزاري، في الدوحة، في التاسع من يونيو/ حزيران الجاري، بتنفيذ مقرّرات اجتماعي عمّان والقاهرة العام الماضي (2023). وبالتوازي مع ذلك، تقدّم العراق بمبادرة للتوسّط بين دمشق وأنقرة، وعلى الأرجح أنّ طهران راضية عنها، وقد يجتمع الطرفان في بغداد. ومن الواضح أنّ هوامش التحرّك المعطاة لدمشق، دولياً وعربياً، غرضها تقليص حجم التوغّل الإيراني في دوائر القرار السوري، وهو ما حاول الأسد التحرّك ضمنه. لكنّ حدّة اللهجة الإيرانية التي يُقابَل بها هذا الانفتاح، إضافة إلى تمكّن طهران من الإمساك بمفاصل القرار السوري، وبالقوة العسكرية، يدلّان على عجز نظام دمشق عن تقديم أيّ خطوة مقابلة للانفتاح العربي أخيراً.

(كاتبة سورية)

في توابع جريمة النصيرات

شريف أيمن

مساء الثامن من يونيو/ حزيران الجاري، أعلن المتحدّث باسم جيش الاحتلال استعادة أربعة أسرى من المحتجزين لدى المقاومة الفلسطينية في مخيم النصيرات في قطاع غزّة، وهذه هي العملية الأولى لاستعادة أسرى أحياء من يد حركات المقاومة، إذ كانت عملية رفح في 12 فبراير/ شباط 2024 قد انتهت باستعادة أسرى لدى أسرة فلسطينية، لا لدى أيٍّ من حركات المقاومة، لذا هلّل الإعلام الصهيوني لعملية النصيرات، واحتفى بنيامين نتنياهو المأزوم بها بشدّة، واعتقد لوهلة أنّه بدأ في عبور عنق الزجاجة، لكنّ العملية كشفت جوانب إخفاق، وتبعتها كوارث أخرى، وفضائح، جعلت العملية واحدة من بوابات الجحيم المفتوحة على الكيان المُحتلّ ونظام نتنياهو.

ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة راح ضحيتها 274 شهيداً، وعدة أسرى إسرائيليين (لم يُعلن عددهم)، لكنّ العملية شابتها عوائق عملياتية رغم احتشاد 800 مقاتل صهيوني لها، وقصف برّي وبحري وجوّي، وكادت العملية أن تؤول إلى مقتل الأسرى الأربعة مع باقي الذين قُتلوا، وغير ذلك من التفاصيل العملياتية التي لا داعي لتكرارها، لكنّ الأكثر أهمّية ما كشفته هذه العملية من جوانب إخفاق لأجهزة الاحتلال ولأجهزة دولية. احتفت الدوائر الرسمية الأميركية بعملية استعادة الأسرى، بالطبع، من دون ذكر لخسائر الفلسطينيين من المدنيين، وكشفتْ مصادر عن مشاركة أميركية في العملية الدموية استخباراتياً، وتقديم «تقنيّات لم تكن موجودة لدى الاحتلال»، فضلاً عن استخدام الرصيف العائم قبالة سواحل غزّة، وما يُثار عن استخدام شاحنة إغاثة أقلّت جنوداً صهاينة. وبغضّ النظر عن النفي الأميركي القاطع لاستخدام الرصيف، يبدو أنّ دعم ما تُسمى «خلية الرهائن» مُؤكّد.

> أيّ مسؤول استخباراتي لديه بعض الكرامة كان سيرفض الاحتفاء بعملية تحرير الأسرى الأربعة في النصيرات لأنّها إعلان هزيمة أكثر منها إعلان انتصار

أعاد الحديث عن هذه الخلية الذاكرة إلى بدايات الحرب، فقد أعلنت الولايات المتحدة مشاركتها في عمليات البحث عن الأسرى، كما أعلنت بريطانيا قيامها بعمليات استخباراتية من الجو للمساهمة في البحث أيضاً، ورغم مشاركة استخبارات اثنتين من أكبر الدول، فضلاً عن الأجهزة الإسرائيلية، التي تزعم أنّها الأفضل في المنطقة، لم يستطيعوا الوصول إلى أسرى المقاومة أحياءً إلا بعد ثمانية أشهر من الحرب، فهل هذا نجاح استخباراتي أم إعلان فشل رسمي في صورة احتفاء؟!... أيّ مسؤول استخباراتي لديه بعض الكرامة كان سيرفض الاحتفاء بهذه العملية لأنّها إعلان هزيمةٍ أكثر منها إعلان انتصار، كما أنّها زادت من ترسيخ فكرة ضعف الاستخبارات الإسرائيلية وانعدام كفاءتها وحدها، من دون مساعدة من راعيتها الأميركية، وهي الصورة التي ظهرت في هجوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023).

وجوه الهزيمة في تلك العملية مُتعدّدة، فالقطاع محدود المساحة، وليست فيه جبال أو تضاريس وعرة، والأميركيون والبريطانيون والصهاينة ليسوا في أفغانستان بمساحتها وتضاريسها الصعبة، ثمّ إنّ القطاع تعرّض إلى تدمير واسع، ما يسهّل عمليات البحث فيه، وتتحرّك القوات العسكرية داخله وتتمركز في مناطق مُتعدّدة، ولديها وسائل تكنولوجية تفوق حركات المقاومة، ربّما بخمسين سنة، ورغم هذا كلّه استطاعت استخبارات ثلاث دول الوصول إلى أول مجموعتَين في مكان «فوق الأرض»، والمكان في حدّ ذاته مُؤشّرٌ آخر إلى الفشل، وعلى مناعة الأنفاق أمام الدُّخلاء، فهذه العناصر كلّها مجتمعة تخبرنا جيّداً مَنْ هو صاحب اليد العليا، رغم استعادة أربعة أسرى في النهاية. أعطت العملية لنتنياهو أملاً في تحسين وضعه، لكنّ المتحدث باسم كتائب الشهيد عزّ الدين القسام أبو عبيدة أعلن سريعاً مقتل عدة أسرى في العملية ذاتها، وأحدهم أميركي الجنسية، ليصبّ ماءً بارداً على جذوة الأمل لنتنياهو. وتمسّك بيني غانتس بقرار استقالته، ولحقه غادي آيزنكوت، فضلاً عمّا صحب العملية من أزمات عملياتية، ومقتل ضابط كبير، ما جعل عائلات الأسرى تندفع في تظاهرات جديدة خوفاً على حياة ذويها، وعاد المشهد السياسي لنتنياهو إلى التعقيد.

تتزايد الضغوط الداخلية والدولية ضدّ نتنياهو، إلا أنّها بمعزل عن أيّ ضغط عربي يمكنه أن يوقف العربدة الصهيونية، وللأسف! صرنا في زمن غابت فيه المصالح العربية، وتتحكّم رغبات الحُكّام في توجيه السياسة الخارجية والداخلية، ولو كانت هناك ضغوط عربية مشابهة لعقد التسعينيات أو الألفية الأولى، رغم رمزيّتها، فلعلّنا ما كنا لنصل إلى عشرات آلاف من الشهداء وضِعْفيهم من الجرحى، وإلى المجاعة التي أصابت الأحياء، فصار قَدَرُ الفلسطينيين أن يخوضوا معركتهم من دون دعم رسمي يشوب طُهْر مقاومتهم ونضالهم وقضيّتهم الشريفة.

دخلت القضية الفلسطينية أحرج أوقاتها، إمّا أن تُسقط عن كاهلها سنوات الضعف العربي المُمتدّ منذ عام 1948، أو أن تنتكس وتُطوى قدرتها على الصمود أمام مخطّطات التهجير، وهذا مرهون بفصائل المقاومة ومفاوضيها، وصمود الشعب الفلسطيني على هذا الاختيار، وصمود الغزّيين هو سند المقاومين وجذوة الأمل المُشتعلة في قلوبهم، ومع تصاعد الضغوط السياسية على جميع الأطراف سيبقى الرهان على من ستلفظه حاضنته الشعبية أولاً، وبإذن الله! سيكون النصر حليف الفلسطينيين، والخذلان لكلّ من عاداهم، حتّى من بني جلدتهم.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads